رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢ / ٩ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٨ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

فاعلية أدوات القوة اليابانية اتجاه الصين في القرن الحادي والعشرين

The effectiveness of Japanese power tools towards China in the 21st century

الباحث: مروان حميد محمد أ.م.د. رحمن عبدالحسين ظاهر

Marwan Hameed Mohammed Asst. Prof. Dr. Rahman AbdulHussein Dhahir

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriyah University / College of Political Science

Marwam.hameed.alethawi@gmail.com Drr389087@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

هناك العديد من الدول التي لها حضور إقليمي ودولي تعمل على التنافس وموازنة بل التفوق أحياناً ضد الدور الياباني وهي الصين، التي تمتلك مقومات وآليات التنافس على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تُدرك اليابان إن حجم القوة التي تمتلكها الصين لا بد أن تجابه بأساليب وأدوات قوة مضادة من أجل تحقيق مصالحها القومية في ظل التنافس الاقليمي والدولي، لا سيَّما في ظل المشاكل السياسية والخلافات حول العديد من القضايا منها قضية التاريخ الخاصة بممارسات الامبراطورية اليابانية ضد الصين ومسألة بحري الصين الشرقي والجنوبي ومشاكل الجزر والمنطقة الاقتصادية الخالصة وتحديد نقطة المجال الجوي والوجود الامريكي في المنطقة واتباع اليابان في بعض تعاملاتها مع الصين سياسة الولايات المتحدة وغير ذلك من الخلافات، لذلك ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصين في المدرك الاستراتيجي الياباني، ومع استمرار التنافس بين البلدين في قيادة المنطقة واستمرار الخلافات القائمة، الا أن اليابان حاولت في القرن الحادي والعشرين أن تتعامل مع الصين باستخدام أدوات متنوعة من أجل تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: " اليابان "، " الصين "، " الدبلوماسية "، " الاقتصاد "، " الأمن "، " العسكرية "، " الأدوات "

Abstract

There are many countries with a regional and international presence that work to compete, balance, and sometimes excel against the Japanese role, namely China, which possesses the elements and mechanisms of competition at the regional and international levels. Japan realizes that the size of the power that China possesses must be confronted with methods and tools of counter-power in order to achieve its national interests in light of regional and international competition, especially in light of political problems and disagreements over many issues, including the historical issue of the practices of the Japanese Empire against China, the issue of the East and South China Seas, the problems of the islands and the exclusive economic zone, determining the point of airspace and the American presence in the region, and Japan following the policy of the United States in some of its dealings with China, and other disagreements. Therefore, given the importance that China enjoys in the Japanese strategic perception, and with the continued competition between the two countries in leading the region and the continuation of existing disagreements, Japan has tried in the twenty-first century to deal with China using various tools in order to achieve its goals.

Keywords: "Japan", "China", "Diplomacy", "Economy", "Security", "Military", "Tools"

المقدمة

تعد قوة الدولة من بين العوامل المهمة في السياسة الدولية والنظام الدولي، وتأتي أهميتها من كونها ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، وقدر تعلق الامر باليابان التي تُمثل من بين الدول المتقدمة ولها حضور على المستوى الاقليمي والعالمي، إذ استندت

على مجموعة من ادوات القوة من أجل تحقيق غاياتها، ومن أبرز تلك الغايات هي ارجاع مكانتها الإقليمية والدولية التي سُلبت منها بعد الحرب العالمية الثانية، وبما يتناسب مع وضعها الجديد الذي رسم لها بعد الحرب.

وفي ظل هذا الدور الذي تطمح إليه اليابان فإن هناك العديد من الدول التي لها حضور إقليمي ودولي تعمل على التنافس وموازنة بل التفوق أحياناً ضد الدور الياباني وهي الصين، التي تمتلك مقومات وآليات التنافس على المستويين الإقليمي والدولي، فهي ثاني قوة أكبر اقتصاد في العالم وتمتلك موارد طبيعية لا تتوفر لدى اليابان، كما أنها تمتلك قوة سياسية دولية كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن، فضلاً عن علاقاتها السياسية والدبلوماسية الجيدة مع أغلب دول العالم، كما تمتلك قوة عسكرية وهي من الدول المالكة للسلاح النووي وغير ذلك من عناصر القوة، إذ تُدرك اليابان حجم هذه القوة لا سيَّما في ظل المشاكل السياسية والخلافات حول العديد من القضايا منها قضية التاريخ الخاصة بممارسات الامبراطورية اليابانية ضد الصين ومسألة بحري الصين الشرقي والجنوبي ومشاكل الجزر والمنطقة الاقتصادية الخالصة وتحديد نقطة المجال الجوي والوجود الامريكي في المنطقة واتباع اليابان في بعض تعاملاتها مع الصين سياسة الولايات المتحدة وغير ذلك من الخلافات، لذلك وجدت اليابان أنه من الافضل الابقاء على علاقاتها مع الصين بما يخص حاجتها لا سيَّما الاقتصادية منها والاستفادة قدر الامكان من الموارد الصينية الداعمة للاقتصاد اليابان على الرغم من الاستمرار في التوترات سياسياً.

اهمية البحث: تندرج أهمية البحث في دراسة دولتين مهمتين في آسيا وهما اليابان والصين، إذ تسعى كل واحدة منهما إلى فرض سيطرتها في المنطقة، بفعل ما تمتلكه من قوة ومشاريع تؤهلها لأن تحقق مكانة إقليمية ودولية على حساب الطرف الآخر.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الآليات اللازمة التي اتبعتها اليابان اتجاه الصين في القرن الحادي والعشرين، في ظل ازدياد القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصين وتوظيفها في سبيل تنفيذ مشاريعها العالمية المنافسة للمشاريع الصينية في المنطقة والعالم، لا سيما في ظل الخلافات التاريخية والسياسية بين البلدين.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من تساؤل مواده: ما هي الأساليب والأدوات اليابانية التي اثبتت فاعليتها اتجاه الصين من أجل تحقيق مصالحها القومية في ظل التنافس الاقليمي والدولي، لا سيَّما مع استمرار الخلافات حول قضايا التاريخ والقضايا السياسية والأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

فرضية البحث: يفترض البحث بأنه ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصين في المدرك الاستراتيجي الياباني، ومع استمرار التنافس بين البلدين في قيادة المنطقة واستمرار الخلافات القائمة بين البلدين الا أن اليابان حاولت في القرن الحادي والعشرين أن تتعامل مع الصين باستخدام أدوات متنوعة من أجل تحقيق مصالحها.

من ذلك سيتم طرح العديد من الاسئلة وهي، ما هي أدوات القوة التي تمتلكها اليابان؟ وما هي أبرز الادوات التي تعاملت بها اليابان مع الصين من أجل تحقيق مصالحها؟ هل حققت الأدوات السياسية – الدبلوماسية والاقتصادية اليابانية مقاصدها وحضورها في تسوية الخلافات وتعاملها مع الصين؟ هل كان للأدوات العسكرية والامنية دور في تعامل اليابان مع التهديدات الأمنية الصينية؟

هيكلية البحث: في ظل الاسئلة المطروحة أعلاه سيتم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة ومبحثين؛ الاول هو فاعلية الأدوات السياسية – الدبلوماسية اليابانية اتجاه الصين، أما الثاني هو فاعلية الادوات الاقتصادية اليابانية اتجاه الصين، أما الثالث فهو فاعلية الادوات العسكرية – الأمنية اتجاه الصين.

المبحث الاول: فاعلية الأدوات السياسية – الدبلوماسية اليابانية اتجاه الصين:

إن الادوات الدبلوماسية كانت وما زالت من بين الأدوات الرئيسة في السياسة اليابانية، فالأخيرة تتكون من مجموعة من الجزر محدودة الامتداد الإقليمي تصل إلى ما يُقارب أكثر من (٣٥٠٠) جزيرة، وذات كثافة سكانية عالية تصل إلى أكثر من (١٢٥,١٢٤,٩٨٩) مليون نسمة[١]، مع افتقارها إلى الموارد الطبيعية على نحو جعلها تُكثف اعتمادها على التجارة الدولية، والابتعاد قدر الامكان من الدخول في أي نزاع من شأنه أن يؤثر في سلامتها ورفاهيتها، فضلاً عن ذلك فأن دستورها الصادر عام ١٩٤٦، ألزمها بأن تكون دولة سلمية، وأن تعمل على السعي باتجاه حل خلافاتها عبر اتباع دبلوماسية الحوار، لذا بذلت اليابان جهوداً حثيثة وعبر الطرق الدبلوماسية، لا سيَّما بعد مرحلة الحرب الباردة والتي اختلفت عن سابقتها مرحلة الحرب الباردة (التي اعتمد بها دبلوماسية التعويضات بمنح بعض الدول المجاورة مبالغ نقدية لتعويضها عن الماضي الاستعماري الياباني)، من أجل حل المسائل العالقة مع دول المنطقة، منها مشاكلها مع روسيا في قضية الأقاليم الشمالية أو بحسب ما تسميها روسيا بـ(جزر الكوريل)، واحتواء التوتر في شبه الجزيرة الكورية لا سيَّما مسألة التسلح النووي والصاروخي الكوري الشمالي وتهديدها لليابان، فضلاً عن مسألة بحري الصين الجنوبي والشرقي وتايوان وإحياء الصين للماضي القديم وانتقاد اليابان على ما فعلته الامبراطورية اليابانية عند احتلالها للصين وتعزيز التنمية الاقتصادية مع دول المنطقة[٢].

اولاً: ماهية الأدوات الدبلوماسية اليابانية:

اعتمدت الدبلوماسية اليابانية على مجموعة من الاليات الدبلوماسية للتعامل العالم الخارجي من أجل توسيع دائرة علاقاتها الخارجية تحقيق مصالحها، ومن أبرز تلك الآليات:

١. دبلوماسية القمم، التي تشتمل على لقاءات القادة الثنائية للقادة اليابانيين مع الدول الأخرى، التي كان لها الدور البارز في الدبلوماسية اليابانية من أجل حلحلة مشاكلها الاقليمية وتعزيز التعاون التجاري والامني ومكافحة الارهاب ونزع السلاح النووي.

٢. الدبلوماسية متعددة الاطراف أو ما تسمى بـ"الدبلوماسية البرلمانية" التي تشمل التفاعلات والنشاطات السياسية والاقتصادية التي تحدث بين اليابان والمنظمات الإقليمية والدولية(٣).

٣. سعت اليابان وعبر سفاراتها وممثليتها الموجودة في الخارج، توضيح سياسة اليابان فيما يتعلق بالقضايا الدولية عن طريق الرسائل الموجهة إلى مواطني وحكومات الدول الاخرى، وتقديم اليابان كدولة تعمل على تعزيز الصداقة والتفاهم بين الشعوب، كما تعمل على زيادة درجة الثقة التي تتمتع بها دولياً عبر توسيع نطاق التبادلات مع مواطني الدول الاخرى لترسيخ العلاقات العامة، عن طريق تكثيف الاتصالات ليطلع العالم على الجوانب الثقافية اليابانية وجاذبيتها، كما تقوم وزارة الخارجية اليابانية بالمشاركة بفاعلية في تعزيز التبادل الثقافي مع الدول الاخرى لنشر الثقافة اليابانية الحديثة وتوفير المعلومات لوسائل الاعلام الدولية[٤]، إذ قامت الحكومة اليابانية

وبالتعاون مع القطاع الخاص بتأسيس ما يُسمى بـ"COOL Japan"، لتسويق الهوية الوطنية والقوة الناعمة للبابان عن طريق دعم المنتجات اليابانية عالمياً ضمن أربع مجالات وهي؛ المحتوى الاعلامي، الطعام والخدمات، الأزياء ونمط الحياة، والمنتجات الداخلية[٥]، ويبدو أن الثقافة الشعبية مثلت من بين أهم الاستراتيجيات التي تتبعها اليابان في نشر ثقافتها إلى العالم، وهي محاولة بذلك كسب ود الشباب أو الاجيال الناشئة عن طريق ما يُعرف بـ "ظاهرة الرسوم المتحركة" أو "الإينمي"، والتي أصبحت جزءاً مهماً لذاكرات الاجيال وحياتهم، (فالبُكيمون، المانغا "الكتب المصورة"، العاب الكمبيوتر، الدراما التليفزيونية اليابانية، سلمون ساشيمي، راميون وكرات الاخطبوط تاكو ياكي "المطبخ الياباني"، والازياء اليابانية ... إلخ)، إذ أخذت هذه الدراما صداها الواسع من قبل الاعلام العالمي، وحققت مبيعات واسعة على مستوى العالم[٦]، كما مثلت السياحة أيضاً أحد عناصر الترويج للثقافة اليابانية وقد استمرت الحكومات اليابانية المتعاقبة الاهتمام بهذا الأمر إلى أن وصلت اليابان لمراحل متقدمة في القطاع السياحي عالمياً، ووفقاً لدليل شركة (Lonely Planet) للسفر العالمية، فأن اليابان حصلت على المرتبة الخامسة عالمياً لعام ٢٠٢١، كأفضل الاماكن السياحية عالمياً[٧].

نستنتج مما سبق إن الاداة الدبلوماسية كانت وما زالت من بين أبرز وأهم الادوات في السياسة اليابانية، إذ تستند اليابان إلى تلك الاداة من أجل إظهار الصورة الجيدة لليابان في العالم، فالاندفاع نحو العالم الخارجي وبدبلوماسية واعية تدعو إلى الاهتمام بالقضايا العالمية الرئيسة مثل التغيرات المناخية، الانتشار النووي، مكافحة الارهاب، الاهتمام بقضايا الصحة العالمية لا سيَّما الامراض الوبائية مثل (كوفيد-١٩)، والتأكيد على احترام القيم العالمية كالديمقراطية وحقوق الانسان وتمكين المرأة، كل ذلك من شأنه أن يمكنها من تحقيق مصالحها القومية على الصعيد الخارجي، خاصةً وانها تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، والذي تراه من بين حقوقها كونها من بين أكبر المساهمين في تمويل ميزانية الامم المتحدة بعد الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن ذلك فأن اليابان أعطت أولوية وأهمية للأدوات الثقافية والدعائية في سبيل نشر قيمها ورسالتها العالمية والتأثير في الرأي العام الاقليمي والعالمي وتكوين صورة جيدة بكونها دولة محبة للسلام عالمياً، مُستخدمة بذلك وسائل الاتصال المتطورة والقنوات الفضائية والافلام والسياحة وغيرها.

ثانياً: توظيف الأدوات السياسية – الدبلوماسية اليابانية اتجاه الصين:

لا يخفى على المتلقي إن السياسة اليابانية ومنذ هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الآليات السياسية-الدبلوماسية، كأساس للتعامل مع العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي بشكل عام، والدول الإقليمية التي عانت من ويلات العسكريتارية اليابانية في النصف الاول من القرن العشرين، وكانت الصين من بين تلك الدول التي عانت من ويلات الماضي الياباني، لذلك استخدمت اليابان حيال ذلك ما يمكن أن نسميها بـ"دبلوماسية الاعتراف بالخطأ والاعتذار"، إن صح التعبير، للتكفير عن ما بدرَّ منها في المراحل السابقة والترويج لصورة اليابان ذات التوجهات السلمية في المنطقة والعالم، ويبدو أن الدبلوماسية اليابانية اتجاه الصين كانت وما زالت مُقترنة بتوجهات القادة اليابانيين تجاه العلاقات مع الصين، ومواقفهم حيال القضايا الخلافية التعاونية المشتركة بين البلدين، ففي حكومة الرئيس (كويزومي) الممتدة (٢٠٠١-٢٠٠٥) كان للدبلوماسية دوراً ضعيفاً في الوقوف على حل الأزمات بين البلدين، لا سيَّما في ظل التصريحات المتشنجة من قبل الجانبين إزاء

القضايا الخلافية بين البلدين كقضة التاريخ والمناهج الدراسية، والزيارات المتكررة للرئيس (كويزومي) إلى ضريح (ياسوكوني)، والسعي الياباني لأن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن، وكذلك مسألة تحركات اليابان المثيرة اتجاه تايوان، وغيرها، وقد قُوبلت هذه السياسات بسخط شعبي وحكومي صيني[٨].

ومع مجيء رئيس الوزراء الياباني (شينزو آبي) إلى السلطة في أيلول/ ٢٠٠٦، كانت أولى اهتماماته على المستوى الخارجي هي تحسين العلاقات مع الصين، والدفع بالعلاقات الثنائية إلى مرحلة جديدة، فبعد توليه للمنصب بشهر أجرى زيارة لبكين في شهر تشرين الاول/ ٢٠٠٦، ولقت زيارته ترحيباً كبيراً من قبل الرئيس الصيني آنذاك (هوجينتاو)، الذي وصف الزيارة بأنها "نقطة تحول" في العلاقات بين البلدين، ويبدو إن هناك عدة أسباب لزيارة رئيس الوزراء (آبي) إلى بكين منها؛ الحاجة إلى صياغة أرضية مشتركة مع كل من الصين وكوريا الجنوبية في التعامل مع قضايا كوريا الشمالية؛ مواكبة التحسينات في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين؛ التعرض لضغوط من الولايات المتحدة لتحسين العلاقات مع الصين؛ الضغط من قبل الدوائر الاقتصادية لاستعادة العلاقات الثنائية مع الصين؛ وتعزيز مكانته السياسية؛ لذلك أسفر هذا العمل عن تبادل الزيارات الرسمية، أذ أقدم رئيس مجلس الدولة الصيني (وين جيا باو) على زيارة طوكيو في الذكرى الخامسة والثلاثين لتطبيع العلاقات بين البلدين في نيسان ٢٠٠٧، والتي نتج عنها التأكيد على (علاقة المنفعة المتبادلة القائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة)، كما أجرى (ياسو فوكودا) أيضاً زيارة إلى الصين بعد توليه المنصب، في عام ٢٠٠٨، وتوصل الجانبان إلى اصدار بيان مشترك سُميت بـ"الوثيقة الاساسية الرابعة حول التعزيز الشامل لعلاقة المنفعة المتبادلة على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة"[٩].

الا أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين باتت غير مستقرة بسبب النزاعات على الجزر البحرية في (سينكاكو)، لا سيَّما بعد اعتراض زوارق خفر السواحل اليابانية لسفينة صيد صينية بالقرب من الجزر عام ٢٠١٠، واحتجاز طاقمها، والتي تسببت بخلافات دبلوماسية واحتجاجات شعبية أمام البعثات الدبلوماسية اليابانية، وإلغاء العديد من الرحلات السياحية الصينية إلى اليابان، واستمرت المطالبات الصينية بالإفراج عن الرهائن والاحتجاج على ذلك إلى أن تم إطلاق سراحهم[١٠]، كما تفاقمت الخلافات الدبلوماسية بين البلدين بعد مصادقة البرلمان الياباني في أيلول/ ٢٠١٢، على تأميم جزر (سينكاكو) بعد شراء الحكومة اليابانية ثلاث جزر من أصحابها، والتي أثارت الجانب الصيني، وجرى على أثرها تعليق الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى، فضلاً عن تأثيرها على القضايا التجارية والاقتصادية والأمنية في المنطقة[١١].

بعد وصول (آبي) إلى سدة الحكم في أيلول/٢٠١٢، ومع التشنج المستمر في العلاقات بين البلدين بسبب الاوضاع في (سينكاكو)، سعى إلى انهاء التصعيد وإعادة الاستقرار، عبر نداءه للقادة الصينيين بأنهم مرحب بهم في اليابان، واصفاً العلاقات بين البلدين هي "من أهم العلاقات .. والتزامه الثابت بالعلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة"، الا أن مواصلة الصين لأنشطتها البحرية في الجزر وعدم اكتراثها لخطوات طوكيو في تهدئة الأمور وضبط النفس المتبادل، مما أدى بالمقابل إلى قيام (آبي) بزيارة معبد (ياسوكوني)، والذي أغضب الصين، وأصبح الجمود والفتور يصيب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١٢].

وبعد ذلك سعت اليابان لإذابة الجمود، عبر الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين اليابانيين إلى الصين، خصوصاً الزيارة التي قام بها نائب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي (تاكامورا ماساهيكو) ورئيس الوزراء الاسبق (فوكودا)، في تشرين الثاني/ ٢٠١٤، من أجل استئناف الحوار وإعادة الثقة المتبادلة في العلاقات بين البلدين، كما أسفر لقاء (آبي) مع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) على هامش المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي أقيم في بكين في التاريخ آنفاً، كانت نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، الا أنها لم تدم طويلاً بسبب الخطاب الذي ألقاه (آبي) في الذكرى السنوية لانتهاء الحرب العالمية الثانية بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٤، والذي كان مختلفاً عن خطاباته وخطابات المسؤولين اليابانيين بشأن الاعتذار عن أخطاء الماضي، إذ أعلن في خطابه عن أسفه وحزنه العميق على الضحايا في الحرب دون أن يقدم اعتذاره لشعوب المنطقة، مُشيراً إلى أنه "يتعين ألا نسمح لأطفالنا وأحفادنا وحتى الأجيال القادمة الذين لا علاقة لهم بتلك الحرب الاعتذار ... وأن اليابان الحديثة اليوم تتمسك بمبدأ تسوية أي نزاع سلمياً ودبلوماسياً، وعلى أساس احترام سيادة القانون وليس استخدام القوة"، هذا الامر أثار حفيظة الصين، وأتهمت الخارجية الصينية اليابان بـ"المراوغة" من العسكرة والعدوان في الماضي(١٣).

وعلى الرغم من ذلك، الا أن إدراك البلدين لأهمية ودور كل واحد منهما للآخر في المنطقة يجعلهما يذهبان دائماً باتجاه اغتنام الفرصة السانحة لعودة الأجواء إلى حالتها الطبيعية، وهذا ما يمكن التماسه في اللقاء الذي أجراه رئيس الوزراء الياباني (آبي) مع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في أيلول/ ٢٠١٦، والتي جرى فيه البحث عن مسببات الاضطراب في العلاقات بين البلدين والحلول اللازمة لها من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، كما توصل الجانبان في مطلع العام ٢٠١٧، إلى التفاهم وتبادل الوفود، وشاركت اليابان في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عُقد بالعاصمة الصينية/ بكين في شهر أيار من العام نفسه، (المشروع الذي تراه اليابان مهدد لمصالحها الحيوية في المنطقة والعالم)، كما تم تعيين وزير خارجية معروفاً بصداقته للصين وهو (كونو تارو)، الذي كانت أول زيارة لبكين في كانون الثاني/ ٢٠١٨، وتم في الزيارة مناقشة الآليات المناسبة لترتيب الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين، من أجل عودة العلاقات إلى مسارها الطبيعي، وعلى أثر ذلك أجرى رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) زيارة رسمية إلى طوكيو لحضور القمة الثلاثية بين كل من (اليابان، كوريا الجنوبية، والصين)، وأجرى (آبي) أيضاً زيارة إلى بكين للمدة (٢٥-٢٦/١٠/٢٠١٨) للاحتفال بالذكرى ٤٠ لمعاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، والتي أسفرت عن العديد من الاتفاقيات في التنمية الخارجية، واتفاق مبادلة العملات بقيمة (٣٠) مليار دولار، فضلاً عن انشاء آلية للمشاورات السياسية بخصوص بحر الصين الشرقي، وكذلك المشروعات المندرجة ضمن مبادرة الحزام والطريق، وهذا ما يُشير إلى مساعي البلدين في تحقيق أكبر قدر من التفاهم في حل المشاكل العالقة، على الرغم من المنافسة (الشرسة) بين الجانبين حول السيادة الاقليمية(١٤).

ومع دخول العالم موجة انتشار (كوفيد-١٩) تقلص جميع جدول الزيارات الرسمية لكبار الشخصيات بين البلدين واقتصرت على المكالمات الهاتفية والاجتماعات المتعددة الاطراف، من أجل احتواء (كوفيد-١٩)، وكانت من بين تلك المكالمات على سبيل المثال، مكالمة هاتفية بين وزيري الخارجية الياباني والصيني في ٢٦/ كانون الثاني ٢٠٢٠، واجتماع وزراء خارجية البلدين أيضاً في مؤتمر ميونيخ للأمن في ١٥/ شباط، ومكالمة هاتفية بين وزيري الخارجية الياباني الصيني في ٢٦/ شباط، وزيارة عضو المكتب السياسي المركزي للحزب الشيوعي

الصيني (يانغ جيتشي) إلى اليابان في ٢٨ / شباط من العام نفسه، وقد جرى في جميع تلك اللقاءات التأكيد على التعاون للمساعدة في وقف انتشار المرض، وقد تم إرسال ما مجموعه خمس طائرات مستأجرة إلى مطار (ووهان) الصيني لإجلاء المواطنين اليابانيين في مقاطعة هوبي الذين أرادوا العودة إلى اليابان، كما سلمت اليابان ما يقرب من (٩٠,٠٠٠) زوج من القفازات و (٤١,٠٠٠) ومجموعة من النظارات الواقية و (٤٠,٠٠٠) بدلة واقية و (٢,٠٠٠) منتج تطهير إلى الصين، وحملتها على متن هذه الرحلات الخمس، وكانت تلك الاجراءات الانطلاقة الاولى للتعاون بين البلدين بشأن مكافحة (كوفيد-١٩) ومنع انتشاره، وشكلت الدبلوماسية الصحية كأحد أبعاد الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين البلدين، فضلاً عن ذلك فعلى الرغم من إجراءات منع السفر والحجز ألا أن وزير الخارجية الصيني (وونغ يي) قد أجرى زيارة رسمية إلى اليابان في ٢٤/تشرين الثاني ٢٠٢٠، وتمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، لا سيَّما قضايا البحر الشرقي لليابان وبحر الصين الجنوبي، والملف النووي الكوري الشمالي، وقضايا المناخ والبيئة والصحة والتجارة .. الخ، وبما يُعزز المنافع المتبادلة للطرفين[١٥].

ومع تولي رئيس الوزراء الياباني (فوميو كيشيدا) المنصب في ٤/ تشرين الاول ٢٠٢١، أجرى مكالمة هاتفية في قمة اليابان والصين، أشار فيها إلى المشاكل العالقة بين البلدين، والسعي لإجراء حوارات لحلحلة المشاكل، كما ذكر بأنه يتعين على البلدين اغتنام فرصة عام ٢٠٢٢، الذي يصادف الذكرى الـ(٥٠) لتطبيع العلاقات اليابانية الصينية، لإقامة علاقات بناءة ومستقرة على أساس وجهة النظر أعلاه، وأعرب الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عن موافقته على هذا الرأي وكذلك استعداده لذلك[١٦]، وفي ١٧/ تشرين الثاني ٢٠٢٢، عقد رئيس الوزراء (كيشيدا)، على هامش زيارته إلى تايلاند لحضور اجتماعات القمة المتعلقة بمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، اجتماع قمة مع الرئيس لصيني (شي جين بينغ)، وأشار فيه إلى القمة التي جرت عبر المكالمة الهاتفية المشار إليها آنفاً في عام ٢٠٢١، عندما اتفق الجانبان على اتجاه واسع لإقامة "علاقة بناءة ومستقرة بين البلدين"، وذكر "كيشيدا" أيضا إنه في الوقت الذي تحتفل فيه اليابان والصين بالذكرى الـ(٥٠) لتطبيع العلاقات الدبلوماسية، فإن التبادلات الثنائية تتعافى باطراد، واتفق الجانبان على زيادة التبادلات الشعبية والثقافية، وأن يتصرف كلا البلدين مع القضايا العالمية بموجب القواعد الدولية[١٧]، وفي السياق ذاته وعلى هامش قمة (APEC) التي عقدت في تشرين الثاني /٢٠٢٣، عُقد أيضاً اجتماع القمة بين الرئيس الصيني ورئيس الوزراء الياباني، إذ أشار الاخير إلى أن كل من اليابان والصين بوصفهما قوتين رئيسيتين في المنطقة والمجتمع الدولي، فإنه يتعين أن يتحمل الجانبان مسؤوليتهما حيال السلام والاستقرار العالميين، كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول القضايا الثنائية والسعي لحل الخلافات وتعزيز العلاقة بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة المبنية على المصالح الاستراتيجية المشتركة، فضلاً عن التواصل المشترك من أجل إيجاد حلول للمشاكل الدولية[١٨].

هذا كله إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار سعي اليابان الترويج لنموذجها الثقافي عبر استقبال عدداً من السياح الصينين وارسال يابانيين إلى الصين، وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من التقييدات التي فرضها كلا البلدين نتيجة انتشار فيروس كورونا، الا أن الدبلوماسية الثقافية أخذت تنشط تدريجياً بعد أن تعافى كلا البلدين من تداعيات الفيروس، فقد بلغ عدد السياح الصينيين الذين زاروا اليابان في عام ٢٠٢٣، حوالي (٢,٤٢٥,٠٠٠)، بزيادة

(١١٨٢,٢%) عن عام ٢٠٢٢، وتحتل الصين المرتبة الثالثة من حيث حصة جميع الزائرين اليابانيين إليها بحوالي (٩,٧%)[١٩].

مما تقدم يمكن القول بأن الآليات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة قد صاحبت التوجهات السياسية لصانع القرار الياباني حيال الصين، فعلى الرغم من وصول العلاقات بين البلدين إلى التوتر الشديد ألا أن إدراك البلدين لوزنهما الجيوستراتيجي في المنطقة والعالم، ومن أجل تجنب الصِدام واستخدام آليات أخرى قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، يُقدم الجانبان على الرجوع إلى الحوار والتواصل من أجل ضبط إيقاع توجهاتهما في ظل المشاكل العالقة بين البلدين.

المبحث الثاني: فاعلية الأدوات الاقتصادية اليابانية اتجاه الصين:

تُعد اليابان واحدة من ابرز القوى الاقتصادية العالمية بناءً على العديد من مؤشرات القوة الاقتصادية، إذ يُصنف الاقتصاد الياباني ضمن الترتيب الثالث عالمياً بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي (٤,٢٣) ترليون دولار أمريكي، استناداً إلى إحصائية البنك الدولي لعام ٢٠٢٢[٢٠]، كما تُمثل ثاني أكبر سوق لأسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الامريكية، وثاني أكبر مصدر للاستثمار الخارجي بعد الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك تُمثل اليابان موطناً لبعض من أكبر الشركات في آسيا والعالم، وتحتل المرتبة الثالثة عالمياً فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة والاقتصاد الحر، وما تزال أكبر مُقرض عالمياً ولها معدلات ادخار عالية[٢١].

أولاً: ماهية الأدوات الاقتصادية اليابانية:

تنوعت الأدوات الاقتصادية اليابانية في تعاملاتها الخارجية وذلك عبر الآتي:

١. المعونات الاقتصادية: والتي تُمثل احدى الادوات الاقتصادية المهمة بالنسبة لليابان من أجل حل الخلافات السياسية والاقتصادية بينها وبين جيرانها، وتوسيع فتح الاسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، وتحقيق نفوذ اقتصادي وتقارب سياسي وأمني مع الدول الصديقة، فضلاً عن ضمان إمدادات المواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية من الدول التي يتم تقديم إليها المعونات وحماية استثماراتها، وتُعد اليابان كأول مانح غير غربي لمساعدة البلدان النامية لا سيَّما في آسيا منذ عام ١٩٨٩[٢٢]، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن المساعدات الإنمائية الرسمية لليابان في عام ٢٠٢٢، بلغت ما يقارب من (١٧,٥) مليار دولار أمريكي، لتحتل بذلك اليابان المرتبة الثالثة بين الدول الأعضاء في المنظمة، بعد الولايات المتحدة (بنحو ٥٥,٣ مليار دولار أمريكي) وألمانيا (بنحو ٣٥ مليار دولار أمريكي)[٢٣].

٢. التجارة الخارجية والاستثمار: فقد شكلت احدى الادوات الاقتصادية التي اعتمدت عليها اليابان من أجل ضمان حاجاتها الضرورية والاساسية من الموارد الأولية ومصادر الطاقة من جهة؛ ثم البحث على الاسواق الخارجية لغرض تصريف منتجاتها من جهة أخرى، ويعد قطاع التصنيع أحد أهم نقاط القوة في الاقتصاد الياباني، فالصناعات التحويلة تهمين على تجارة البضائع في اليابان والتي تشكل أكثر من (٨٥%) من الصادرات وحوالي (٦٠%) من الواردات، في حين تشكل السلع الزراعية ما بين (١١% و ١٢%) من الواردات وأقل من (٢%) من الصادرات، كما تشكل منتجات التعدين أقل من (٥%) من الصادرات، ولكنها تصل إلى (٣٠%) من الواردات،

وتعمل الشركات اليابانية على استيراد المواد الخام ومن ثم معالجتها وإعادة انتاجها، وبعد ذلك يتم تصديرها إلى السوق اليابانية أو إلى الخارج، وتُمثل السيارات والالكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والآلات العامة والمنتجات الكيمياوية والمعدنية من الحديد وغير الحديد، من أبرز المنتجات الرئيسة للصادرات اليابانية إلى الخارج[٢٤]، لقد كانت اليابان تُدرك تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية بشكل متزايد نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الابتكارات التكنولوجية في مختلف المجالات، فالتطورات الاقتصادية في إحدى المناطق أصبحت لها تأثيراً مباشراً وواسع النطاق على الاقتصاد العالمي ككل، لذا فإن عولمة الاقتصاد تولد فوائد عديدة عبر التوسع في التجارة والاستثمار[٢٥]، واستمرت علاقة اليابان الاقتصادية بالتطور بشكل تدريجي عن طريق التجارة والاستثمار المباشر مع دول العالم التي لها علاقات مباشرة معها، لا سيَّما في ظل "سياسة التجزئة" التي تتبعها الشركات اليابانية، والتي تُشير إلى تجزئة عمليات الانتاج وتقسيم كل عملية عبر الاستثمار المباشر، على الدولة أو المنطقة الاكثر ملائمة لتنفيذها بأكبر قدر من الكفاءة، أي عندما يتم تصنيع منتج معين، يتم تداول المواد الوسيطة وقطع الغيار بنشاط بين قوى الانتاج الموجودة في الدول الاخرى، مما يؤدي إلى تشكيل شبكة إنتاج إقليمية تُسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي لليابان فضلاً عن الدول المستقبلة للمنتجات اليابانية عبر تحريك عجلة الاسواق في تلك الدول[٢٦].

تجدر الاشارة إلى أن أهم ما يميز الاستثمار الياباني، بأنه استثمار طويل المدى، أي إن الشركات اليابانية ترغب دائماً بالبقاء لمدة طويلة في البلدان التي تستثمر فيها، فضلاً عن ذلك فأن المستثمرين اليابانيون غالباً ما يتبنون موقف المساعدة كشركاء، إذ يعملون على تدريب الموظفين ونقل المعرفة والتكنولوجيا التي لها فائدة للشركاء والموردين المحليين، والذي من شأنه أن يعكس مدى الالتزام طويل الامد للعلاقات مع الدول التي تستثمر بها، فضلاً عن ذلك فإن اليابان عملت على صياغة مجموعة من المعايير التي تتعلق بجودة الاستثمار في البنية التحتية والتي تتمثل بـ(الانفتاح، الشفافية، الكفاية الاقتصادية، والسلامة المالية) بوصفها مبادئ إرشادية عند تخصيص الاموال للمشروعات الخارجية بالاستثمار في البنية التحتية، لا سيَّما وان تلك المعايير حظيت باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف مثل مجموعة العشرين ومنظمة الاوبك[٢٧].

٣. العقوبات الاقتصادية: لم تكن الحكومة اليابانية تصف العقوبات الاقتصادية بشكل كامل كجزء من سياستها المستقلة إلا مع بدايات القرن الحادي والعشرين على الأقل، (كان تطبيق العقوبات الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة أو مبادرات الدول ذات التفكير المماثل كجزء من التعاون الدولي لليابان)، ويعد قانون مراقبة الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية لعام ١٩٤٩، المعدل لعام ٢٠٠٤، وقانون الاجراءات الخاصة بمنع دخول سفن معينة إلى الموانئ اليابانية الركيزتان الاساسيتان لقوانين العقوبات الاقتصادية في اليابان، ويسمح بفرض عقوبات اقتصادية ضد دولة أخرى بشكل مستقل، دون الحاجة إلى قرار عقوبات من قبل الأمم المتحدة أو تعاون من قبل دول أخرى، وأتاح هذا القانون فضلاً عن قانون منع دخول السفن لليابان فرض عقوبات اقتصادية بشكل مستقل حتى بدون تعاون الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، عبر تقييد المدفوعات الأجنبية ورأس المال ومعاملات الخدمات، الاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج، أو تصدير السلع عندما يكون هذا التقييد ضروريا بشكل خاص للحفاظ على السلام والأمن الوطني والدولي[٢٨]، لذا فإن أول عقوبات استباقية طبقتها الحكومة اليابانية خارج

تدابير عقوبات الأمم المتحدة وخارج إطار التعاون الدولي مع الدول ذات التفكير المماثل والتي حظيت بتأييد سياسي، كان ضد كوريا الشمالية بعد إجراء أول تجربة نووية قامت بها الاخيرة في عام ٢٠٠٦، واستمرت في تشديد العقوبات على كوريا الشمالية نتيجة لاستمرار الاخيرة في تجاربها الصاروخية والنووية[٢٩].

وضمن مساعي اليابان لمكافحة الارهاب ومن أجل معالجة الفجوات بين عقوبات الامم المتحدة لمكافحة الارهاب والاطر القانونية في اليابان، أصدر البرلمان الياباني قانوناً في تشرين الثاني/ ٢٠١٤، دخل حيز التنفيذ في تشرين الاول/ ٢٠١٥، لتنفيذ نظام العقوبات بموجب قرارات مجلس الامن المرقمة (١٢٦٧ لعام ١٩٩٩) و (١٩٨٩ لعام ٢٠١١) و (٢٢٥٣ لعام ٢٠١٥) بشأن عصابات "داعش" الارهابية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات[٣٠]، وكان للحرب بين روسيا واوكرانيا أبرز الأمثلة في تطبيق قانون النقد الأجنبي والتجارة الخارجية، بعد إن نفذت الحكومة اليابانية عقوبات اقتصادية مختلفة ضد روسيا منذ ٢٦/شباط ٢٠٢٢، وأعلنت حينها بأنها ستعمل بالتعاون مع حلفاؤها الولايات المتحدة والدول الصناعية السبع بفرض عقوبات مالية شاملة لعزل روسيا عن النظام المالي العالمي من أجل وقف "العدوان الروسي على أوكرانيا".

مما تقدم فقد شكل تركيز اليابان على التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار مصدراً للقوة الناعمة في السياسة الخارجية، إذ تُعطي اليابان الأولوية للتنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية والاستقرار السياسي، وذلك عبر مشاركتها في مساعدات التنمية الرسمية في الدول التي بحاجة إلى مساعداتها من أجل زيادة نفوذها الدولي، كما تلتزم الإدارات في اليابان عادةً بتعظيم تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبما يساعد في تطوير العلاقات الدولية والبرامج الدبلوماسية للبلاد، فضلاً عن ذلك فإن قانون مراقبة الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية، مثَّلَ من بين أبرز التشريعات التي تستخدمها اليابان في سبيل تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد الدول والكيانات التي تُهدد مصالحا القومية ومصالح حلفاؤها، إذ تستخدم هذه العقوبات ضمن نطاق فردي أو بالتعاون مع حلفاؤها أو ضمن نطاق المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية لا سيَّما الامم المتحدة.

ثانياً: توظيف الأدوات الاقتصادية اليابانية اتجاه الصين:

كانت الادوات الاقتصادية وما زالت من بين الادوات الرئيسة في السياسة اليابانية اتجاه الصين، فالأولى لديها علاقات اقتصادية – تجارية مع الصين تفوق العلاقات السياسية، وإن كانت العلاقات الاقتصادية قد تأثرت في مدد معينة بالتجاذبات والخلافات السياسية، الا أنها تُمثل الركيزة الاساسية في التأثير على التوجهات السياسية لصانع القرار الياباني في صياغة سياسته الخارجية حيال الصين، فالصين تُمثل بالنسبة لليابان أحد أهم الشركاء الاقتصاديين المهمين في المنطقة، في المقابل إنها أكبر منافس اقتصادي في مناطق النفوذ اليابانية، مثل دول جنوب شرق آسيا ودول جزر المحيط الهادئ ودول الخليج العربي، وأفريقيا، لذلك فقد وظفت اليابان أدواتها الاقتصادية اتجاه الصين عبر التجارة والاستثمارات فضلاً تقديم مساعدات التنمية إلى الصين من أجل الدخول في السوق الصينية، والابقاء على الاخيرة كمورد (مواد أولية وسوق لتصريف البضائع) للاقتصاد الياباني، فضلاً عن المواجهة في الاسواق الأخرى، ويبدو إن العلاقات الاقتصادية اليابانية الصينية قد تأثرت بالتنافس الاقتصادي والتوترات الأمنية الحاصلة بين البلدين منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، من ذلك يمكن دراسة الآليات الاقتصادية وفق بعدين الاول مرتبط بالسياسات التجارية والاستثمار وتأثرها بالتوترات الجيوسياسية والامنية بين

البلدين، والآخر هو المساعدات الانمائية المقدمة من اليابان إلى الصين ومدى تأثيرها في توجهات السياسة اليابانية تجاه الصين.

١. التجارة والاستثمار: إذ واجهت اليابان المشاريع الاقتصادية الصينية، بالعديد من الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية المضادة وعلى المستويين الاقليمي والدولي، فبعد دخول الصين في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، ومع بدايات النهضة الاقتصادية الصينية، دخلت العلاقات الاقتصادية في توتر مع قيام اليابان بفرض قيود على المنتجات الزراعية بعد الضغط الذي مارسه المنتجون اليابانيون على الحكومة من أجل التقليل من استيراد بعض المنتجات الزراعية إلى اليابان، لتأثير ذلك على المنتج المحلي، بالمقابل عملت الصين رداً على ذلك بفرض رسوم جمركية عالية على السيارات اليابانية ومكيفات الهواء والهواتف المحمولة، مما أثر على حجم المبيعات لهذه المواد المهمة بالنسبة للاقتصاد الياباني، ومن أجل حل الخلافات التجارية عمل البلدين على انشاء مجلس للشراكة الاقتصادية ليكون بمثابة آلية لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية؛ من جانبٍ آخر، كان لقيام الصين بإنشاء علاقات تجارة حرة مع دول الآسيان، الدول التي تُمثل سوقاً قوياً بالنسبة لليابان من حيث المواد الاولية والاستثمار، ذهبت اليابان باتجاه تأسيس أول اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة عام ٢٠٠٢، وعلى الرغم من التوترات التي شهدتها العلاقات السياسية بين البلدين في عهد (كويزومي)، وانخفاض طفيف بمعدل الاستثمار في الصين الا أنها كانت مستمرة[٣١]، ومع التحسن الذي أصاب العلاقات السياسية بعد مجيء (آبي) إلى السلطة عام ٢٠٠٧، انتعشت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين نتيجة الحوار الاقتصادي الذي دشنه (آبي) ونظيره الصيني (وين جياباو) أثناء الزيارة التي قام بها الاول إلى الصين[٣٢]، وفي ظل استمرار التفاهمات والزيارات الرسمية بين البلدين كانت هناك اتفاقات بشأن دفع التعاملات التجارية والاستثمارية بين البلدين إلى الامام، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٨، اتفق الجانبان على تنمية الموارد في بحر الصين الشرقي، كخطوة أولى في تحقيق التفاهم المشترك بين قادة اليابان والصين لجعل بحر الصين الشرقي "بحر السلام والتعاون والصداقة"، وتم الاتفاق بمشاركة الشركات اليابانية في التنمية بمنطقة شيراكابا الخاصة (الاسم الصيني Chunxiao) النفط والغاز، فضلاً عن التوصل إلى اتفاق بشأن سلامة الأغذية الصينية المجمدة المرسلة إلى اليابان[٣٣].

لقد كان لصعود الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمياً بعد عام ٢٠١٠، وظهور توتر في العلاقات بين البلدين نتيجة لاصطدام سفينة صيد صينية بسفينتين دوريتين يابانيتين في المياه الإقليمية اليابانية قبالة جزر سينكاكو في أيلول/ ٢٠١٠، والذي أثر بالطبع على التعاملات التجارية المستقبلية بين البلدين، ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، سُجل إجمالي التجارة البينية انخفاضاً بنسبة (٣,٩%) عن العام ٢٠١١، ومع مجيء (آبي) إلى السلطة عام ٢٠١٢، وسعيه لتحقيق اصلاحات اقتصادية يسمح بزيادة مكانة اليابان في الساحة الدولية، طرح آنذاك ما يسمى باستراتيجية (Abenomics)، كأحد آلياته المتبعة لتنشيط الاقتصاد الياباني[٣٤]، فضلاً عن ذلك فإن استمرار الخلافات حول الجزر قد أدى إلى انخفاض الاستثمار الياباني المباشر في الصين من (١٣,٣) مليار دولار إلى (٩,١) مليار دولار، لهروب المستثمرين بعد اعتداء الصينيين على الشركات اليابانية؛ كما انخفضت الصادرات اليابانية إلى الصين بنسبة (١٠,٤%)، وانخفضت التجارة البينية بنسبة (٣,٣%)[٣٥].

وبعد إطلاق الصين لمشروعها الاقتصادي الاكبر في العالم "حزام واحد .. طريق واحد" في عام ٢٠١٣، ذهبت اليابان باتجاه انشاء مشروع "ممر التنمية الآسيوي الأفريقي" مع الهند، والذي يشتمل على المنطقة الرابطة بين المحيط الهندي والقارة الافريقية عن طريق مسارات الاتصالات والنقل الجوي والبحري والعمل على بناء قواعد على الساحل الشرقي لأفريقيا، وتدعم اليابان هذا المشروع عبر تكلفة أولية تصل إلى نحو (٢٠٠) مليار دولار[٣٦]؛ كما تتنافس الصين واليابان على موانئ الدول الآسيوية في كل من ميناء (ماتارباري) في بنغلاديش، الذي ضخت فيه اليابان استثمارات بنحو (٣,٧) مليار دولار، وميناء (ترينكومالي) في سريلانكا، الذي استثمرت فيه بمبلغ (١,٨) مليار دولار، ورعايتها للمنطقة الاقتصادية بين ميانمار وتايلاند بقيمة (٢) مليار دولار، وهذه المناطق تحوي على استثمار صيني منافس وقوي في هذه المناطق؛ فضلاً عن ذلك فإن اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها اليابان مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩، والتي أعطت تسهيلات كبيرة في التعاملات التجارية وأزالت القيود وجعل الاسواق مفتوحة ما بين دول الاتحاد الأوروبي واليابان[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك، وبما إن السياسة الاقتصادية اليابانية رهينة المواقف والاحتكاكات وتحركات البلدين اتجاه بعضهما البعض، الا أن صانع القرار السياسي الياباني يُدرك مدى أهمية الصين في الاقتصاد الياباني، فعلى سبيل المثال، كانت قضية إطلاق اليابان للمياه المشعة في المحيط، واحتجاز مواطنين يابانيين من قبل الصين للاشتباه في قيامهم بالتجسس، وفرض اليابان قيود على معدات صناعة الرقائق المتقدمة إلى الصين، سبباً في تأجيج الاتهامات المتبادلة بين البلدين، والتي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين، الا أن اجتماع القمة الذي جمع كل من رئيس الوزراء الياباني (فوميو كيشيدا) مع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في تشرين الثاني/ ٢٠٢٣، أدى إلى التوصل لاتفاق بشأن "إقامة علاقات متبادلة المنفعة"، وكان نتيجة ذلك وصول وفد يضم نحو (٢٠٠) شخص من قادة الاعمال والمديرين التنفيذيين اليابانيين إلى الصين في كانون الثاني/ ٢٠٢٤، في أول زيارة على هذا المستوى منذ عام ٢٠١٩، بعد أن فرضت الصين سياسات صارمة على دخول الاراضي الصينية نتيجة فيروس كورونا[٣٨]، ويُعد هذا الفعل بمثابة سعي الشركات لتعزيز العلاقات الاقتصادية والوقوف بوجه الرياح الجيوسياسية المعاكسة التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين.

الجدير بالملاحظة أنه بحسب البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية اليابانية، فإن إجمالي التجارة بين البلدين بلغت نحو (٤٣,٨) تريليون ين، أي ما يُقارب (٣٣٥,٤) مليار دولار لعام ٢٠٢٢، بزيادة (١٤,٣%) عن عام ٢٠٢١، فالصين هي أكبر شريك تجاري لليابان، كما إن اليابان هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين بعد الولايات المتحدة، كما إن حصة الصين من إجمالي صادرات وواردات اليابان (٢٠,٣%) لعام ٢٠٢٢، وتشتمل عناصر التصدير الرئيسة إلى الصين؛ أشباه الموصلات ومعدات التصنيع الأخرى والأجزاء الإلكترونية الأخرى والبلاستيك وما إلى ذلك، أما الواردات الرئيسة من الصين: معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، معدات الكمبيوتر، الملابس، إلخ، كما بلغ الاستثمار المباشر لليابان في الصين نحو (١,٠٩٥,٦) مليار ين أي ما يُعادل (٩,٢) مليون دولار لعام ٢٠٢٢، وبزيادة قدرها (٤,٤%) عن عام ٢٠٢١، وبذلك لتصبح الصين ثالث أكبر دولة ووجهة استثمارية لليابان بعد الولايات المتحدة واستراليا، كما إن اليابان هي ثالث أكبر مستثمر داخلي في الصين للعام ٢٠٢٢، بعد سنغافورة وجمهورية كوريا[٣٩].

٢. مساعدات التنمية اليابانية: كانت الصين من ضمن الدول المتلقية لمساعدات التنمية اليابانية (ODA) منذ أن بدأ التعاون الاقتصاد بين البلدين عام ١٩٧٩، والتي كانت تعدها الاخيرة بمثابة دولة ذات دخل محدود وستعمل المساعدات على دعم الشعب الصيني وبما يُحقق الاستقرار في المنطقة، ومع الادراك الياباني إن ما تُقدمه من مساعدات إلى الصين لا تستحق هذه المعونات لا سيَّما في ظل ما تحققه من نمو اقتصادي ملحوظ، أصدرت طوكيو في عام ٢٠٠١، تغييرات بشأن منح قروض الين إلى بكين من "نظام الالتزام لعدة سنوات إلى نظام الالتزام للسنة الواحدة"، من أجل تحقيق هدفين وهما؛ ضمان أن تكون المشروعات التي يتم اختيارها ضمن برنامج المساعدات، معتمدة على أساس المصلحة اليابانية، هذا من جهة؛ وأن يتم تحديد المساعدات في مجالات معينة كـ(البيئة والرعاية الاجتماعية وتعزيز التفاهم المتبادل بين البلدين)، من جهةٍ ثانية؛ أي أن اليابان أولت أهمية للقطاعات الاجتماعية والبيئية، أكثر من القطاعات الصناعية والتجارية الدامة للتبادل التجاري بين البلدين، خاصة في ظل تزايد التلوث البيئي المصاحب للتطور الاقتصادي، والذي تراه اليابان مُهدد لها في ظل القرب الجغرافي بين البلدين، فضلاً عن ذلك التفاوت في مستوى المعيشة بين المناطق الصينية والذي تخشاه اليابان لأنه سيؤدي إلى هجرة عدد من الصينيين إلى اليابان، لذلك أقدمت الحكومة اليابانية في عام ٢٠٠٥، على استصدار قرار بشأن إيقاف قروض الين الياباني المقدمة إلى الصين، والعمل على خفض المنح وحجم منح التعاون الفني، خصوصاً بعد أن أصبحت الصين من الدول المانحة للمعونات والمساعدات[٤٠].

ويبدو إن أهداف دبلوماسية "قوس الحرية والازدهار"، التي أقترحها وزير خارجية اليابان (تارو آسو) عام ٢٠٠٧، الإشارة الواضحة والصريحة لمخاوف اليابان من النمو الصيني، وتمثلت تلك الأهداف بثلاث نقاط أساسية وهي؛ جعل وجود اليابان واضحاً وعلى نطاق واسع، في ظل احتلال الصين مركز الصدارة بإعلانها عن نمو اقتصادي سنوي يتجاوز (١٠%) في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين؛ التوافق مع عقيدة الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج بوش الأبن" والمشاركة في مكافحة الإرهاب والتصدي للأنظمة الاستبدادية الراعية له؛ تعزيز المساعدات الإنمائية اليابانية والمساهمات الاخرى في المجتمع الدولي مثل عمليات حفظ السلام ودعم الحرية وحقوق الانسان[٤١].

ومع ذلك استمرت المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى الصين ولكنها كانت تخضع لدراسة سنوية وتتناقص بين الفينة والأخرى، لما تدركه اليابان من أن الصين في وضع فريد لديها مساحة أرضية شاسعة، وأكبر عدد سكان في العالم، ورابع أكبر ناتج محلي اجمالي في العالم خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، وبالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى، فضلاً عن نفوذها السياسي والعسكري المتنامي، وتأثيرها القوي على اليابان فيما يتعلق بالاقتصاد والبيئة والموارد وما إلى ذلك لأنها دولة مجاورة، علاوة على ذلك، فإن المشاعر المعادية لليابان الناجمة عن القضايا التاريخية لم تختف بعد، الامر الذي أدى باليابان إلى أن لا تنظر للتعاون الاقتصادي مع الصين من وجهة نظر التنمية فحسب، بل يجب تخطيطه وتنفيذه وتقييمه من وجهة نظر المنافع المتبادلة لكلا البلدين.

لقد أدى الاقتصاد الصيني السريع النمو في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والذي وصل إلى مصاف ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة مُقترناً بقوة عسكرية وسياسية قوية ساعية إلى المنافسة الاقليمية

والعالمية، إلى خشية اليابان بشكل أكبر على مكانتها ودورها الاقليمي والدولي، هذا الأمر أدى إلى انخفاض المنح وقروض التعاون التقني والفني المقدمة من قبل اليابان إلى الصين، فالمنح على سبيل المثال بعد أن كانت (٢,٨٨) مليون ين ياباني، عام ٢٠١٢، أصبحت (٠,٢٦) مليون ين، في العام ٢٠١٧، في حين بلغت قروض التعاون التقني نحو (٢٥,٢٧) مليون ين، عام ٢٠١٢، ليصل في عام ٢٠١٧ إلى نحو (٥,٤٤) مليون ين، وبعد استمرار الانخفاض، تم الإعلان وبشكل رسمي عن إنهاء المساعدات الانمائية الرسمية أثناء زيارة رئيس الوزراء الياباني (آبي) للصين في تشرين الاول/ ٢٠١٨، استنادا إلى فكرة أنه يتعين الاستناد إلى بعداً جديد للتعاون الياباني الصيني على اساس الشراكة المتساوية، وفي الزيارة أقيم معرضاً للصور الفوتوغرافية، يعكس التعاون الاقتصادي بين البلدين، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية للصين، مُشيرين إلى أنه سيتم النظر في مشاريع تعاون جديدة بين اليابان والصين، بما في ذلك الحوار وتبادل الأفراد في مجال التنمية، فضلا عن التعاون في القضايا العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والقمامة البلاستيكية البحرية[٤٢]، ومع انتهاء مشاريع التعاون الفني بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢١، انتهت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الصين، والتي أدت وبحسب ما ذكرته الصين آنذاك من أن المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها اليابان إلى الصين أدت دوراً نشطاً في إصلاح البلد وانفتاحه، وفي بناء اقتصاده[٤٣].

الجدير بالملاحظة إن اليابان وعبر (ODA) نفذت العديد من المشاريع بما في ذلك مشروع تشييد السكك الحديدية بين بكين وتشين هوانغ داو، ومشروع توسيع ميناء تشين هوانغ داو، الذي أسهم في صادرات الفحم إلى اليابان عن طريق تيسير النقل السلس للفحم من المنطقة المنتجة للفحم في مقاطعة (شانشي) إلى المناطق الساحلية، ومشروع تشييد خط مترو أنفاق (بيجين ١)، الذي يعبر حوالي (١٣) كيلو متر في وسط بكين بما في ذلك محطات (تيانا نمن) الشرقية والغربية، ومشروع بناء مطار شنغهاي بودونغ الدولي، ومشروع بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بكين، والتي تمثل (٤٠%) من إجمالي كمية معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة بكين، وفي مجال التدابير البيئية، أصبح مركز الصداقة الصينية اليابانية لحماية البيئة أساساً للتدابير المضادة ضد مشاكل التلوث عبر الحدود الناجمة عن الأمطار الحمضية والرمال الصفراء والجسيمات، في حين ساهم مشروع التحريج وحفظ الغابات الذي ركز على (١٣) مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي في تحسين تغطية الغابات في الصين (من ١٦,٧% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٢% في عام ٢٠١٥)، وفي مجال الصحة والرعاية الطبية، مستشفى الصداقة الصينية اليابانية، الذي يتم تزويده بما يصل إلى (١٣٠٠) سرير وتم اختياره كواحد من "أفضل (١٠٠) مستشفى في الصين"، وتعيينه كمستشفى لاستقبال الحالات الأكثر خطورة في وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وتشمل المشاريع الأخرى في هذا الميدان تدابير مكافحة العدوى، التي أسهمت في القضاء على شلل الأطفال والتصدي للأوبئة، ومشروع التعاون الاستراتيجي بين الصين واليابان بشأن معالجة مجتمع الشيخوخة[٤٤].

من ذلك فأنهُ وعلى الرغم من الخلافات اليابانية مع الصين، ألا أن المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية للصين ومنذ بدايتها أنشأت أساساً قوياً كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية اليابانية تجاه الصين والتي بالمقابل أثرت على العلاقات اليابانية الصينية، وكذلك تم استخدامها بشكل أساسي لحل اختناقات البنية التحتية في

المناطق الساحلية الصينية، والتدابير البيئية، والتحسينات في مجال الاحتياجات الأساسية في الحياة مثل الصحة والرعاية الطبية، وتنمية الموارد البشرية، وساهمت في الحفاظ على سياسات الإصلاح والانفتاح في الصين وتعزيزها، بفضل التنمية المستقرة للاقتصاد الصيني عن طريق تطوير البنية التحتية الاقتصادية عبر تلك المساعدات، كما تحسنت بيئة الاستثمار في الصين، وبالتالي عززت تقدم الشركات اليابانية في الصين، وأدى ذلك إلى تقدم في العلاقات الاقتصادية للقطاع الخاص بين البلدين، وعلاوة على ذلك، مكنت جهود التعاون التقني الذي بذلته اليابان من اتخاذ تدابير مضادة ضد مشاكل التلوث عبر الحدود والأمراض المعدية، التي لها آثار سلبية على اليابان، وبهذه الطريقة، تم تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الصين وعلى نحو يفيد اليابان أيضاً.

المبحث الثالث: فاعلية الأدوات العسكرية – الامنية اليابانية اتجاه الصين:

بدءاً لا بد من التعرف على القوة العسكرية التي تمتلكها اليابان، ليتم بعدها التطرق إلى فاعلية تلك الأدوات واستخدامها اتجاه الصين للحد من تهديداتها وتوسعاتها الاقليمية والدولية على حساب المصالح اليابانية.

أولاً: ماهية الادوات العسكرية اليابانية:

تمتلك اليابان تاريخاً أكبر قوة عسكرية في آسيا، إذ كانت أول قوة غير أوروبية تمتلك حاملات طائرات، وأول قوة بحرية غير أوروبية قادرة على ارتياد أعالي البحار والمحيطات، وسجلت انتصارات كبيرة ضد قوى غربية بحرية[٤٥]، إلا أن التاريخ العسكري لليابان وقف أمام لحظة حقيقة بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وغيرت اليابان آنذاك عقيدتها العسكرية وحصرت قواتها المسلحة في مهام المساعدة في الكوارث والتي سُميت بقوات الدفاع الذاتي، وبحكم المادة التاسعة من الدستور الياباني، تركت الاخيرة حقها في القتال، إذ نصت على أن "الشعب الياباني يتنازل عن الحرب للأبد"[٤٦]، إذ كان هذا الإقرار الدستوري مبررا لحجم الإنفاق الدفاعي الضئيل لليابان، على مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ مثلت ميزانية الانفاق الدفاعي أقل من (١%) من إجمالي الناتج المحلي لليابان[٤٧].

واقعاً إن حجم الانفاق العسكري الضئيل لم يمنع اليابان من تحديث قدراتها العسكرية، لا سيَّما في ظل التهديدات والتحديدات الاقليمية والعالمية، كالإرهاب والبرنامج النووي الكوري الشمالي وتنامي القدرات الاقتصادية الصينية الذي يقابله زيادة في قدراتها العسكرية والخلاف مع روسيا حول الجزر الشمالية (جزر الكوريل).. وغيرها، تلك المتغيرات دفعت حينها برئيس الوزراء (كويزومي) إلى إعلانها صراحة بأن على اليابان أن تدافع عن مصالحها في الخارج وأن تدعم حلفاؤها أمنياً في مواجهة التهديدات العالمية وهذا ما بدا واضحاً في إرسال قوات بحرية لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الامريكية في حربها ضد أفغانستان عام ٢٠٠١، وإرسال قوات "غير قتالية" في الحرب الامريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، ويبدو ان (آبي) قد استمر على ذات النهج وأكدَّ أن "اليابان لن تصبح أبدا دولة من الدرجة الثانية"، بل إن تحويل وكالة الدفاع الذاتي من هيأة تابعة إلى مجلس الوزراء الياباني إلى وزارة دفاع منذ عام ٢٠٠٧، مستقلة لها تشكيلاتها الخاصة بها، كما إن زيادة مركزية السياسة الأمنية وإنشاء مجلس للأمن القومي ومستشارية للأمن القومي[٤٨]، إذ يحاكي الهيكل التنظيمي مدى الاهتمام من قبل الحكومات اليابانية وخاصة في ظل حكومات الحزب الليبرالي الديمقراطي، كما تعهدت حكومة (كيشيدا) بزيادة الانفاق

الدفاعي بشكل غير مسبوق إلى أكثر من ٤٠ تريليون ين (٢٧٩ مليار دولار) في السنوات المقبلة (٢٠٢٤-٢٠٢٧) في خضم استراتيجيتها لتعزيز القدرات العسكرية للبلاد، إذ يسعى الحزب الحاكم إلى مضاعفة الإنفاق الدفاعي بـ(٢%)[٤٩].

الجدير بالملاحظة إن الجيش الياباني يحتل المركز الثامن من بين أقوى جيوش العالم لعام ٢٠٢٣، وفق إحصاءات موقع (Global fire power) المتخصص بالشؤون العسكرية (بعد ان كان في المرتبة الخامسة عام ٢٠٢٢)، إذ تكمن القوة العسكرية اليابانية بامتلاكها اسلحة حديثة وعتاد عسكري ضخم، إذ يُقدر تعداد الجيش حوالي (٣١٩) الف جندي، كما إن ميزانية الدفاع لعام ٢٠٢٣، تُقدر بنحو (٦,٨٢) تريليون ين، أي ما يعادل (٥١,٤) مليار دولار، وعلى الرغم من امتلاك اليابان قوة جوية ضاربة ولديها أسطول حربي يمتلك مجموعة من أفضل السفن الحربية في العالم خاصة المدمرات والغواصات، إلا أنها لا تمتلك قوة برية ضخمة[٥٠]. (جدول ٤).

جدول (٤) يوضح حجم القوات المسلحة اليابانية لعام ٢٠٢٣.

الصنف القتالي	النوع	العدد
الجيش	قوات عسكرية فعلية	٢٥٠,٠٠٠
	قوات شبه عسكرية	١٤,٠٠٠
	قوات احتياط	٥٥,٠٠٠
	المجموع	٣١٩,٠٠٠
القوات البرية	الدبابات	١,٠٠٤
	مدفعية ذاتية الدفع	٢٣٨
	راجمة الصواريخ	٩٩
القوات البحرية	حاملة طائرات هليكوبتر	٤
	المدمرات	٣٦
	الفرقاطات	٤
	الغواصات	٢١
القوات الجوية	إجمالي معدات القوة الجوية	١٤٥١

المصدر: إياد مالك عبد المجيد، إدارة الصراع بين القوى الإقليمية في آسيا بعد عام ٢٠١١: الصين والهند وروسيا واليابان (نموذجاً)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة – مصر، ٢٠٢٣، ص١٨٩.

لقد وظفت اليابان إمكاناتها التكنولوجية في تطوير الجانب العسكري، إذ تنتج اليابان وبترخيص من الولايات المتحدة الامريكية طائرات مقاتلة من طراز (F15)، كما تعمل على تطوير الطائرة المقاتلة اليابانية طراز (FS-X)، ومقاتلة الشبح الخفيفة الخاصة بها، وتعمل اليابان أيضاً على إنتاج الرقائق الالكترونية التي تعتمد عليها الصناعات العسكرية، فضلاً عن ذلك، فاليابان تمتلك منظومة أقمار صناعية مختصة بالمجال العسكري والمدني، على الرغم من القيود المفروضة عليها في مجال الدفاع وأن يكون استخدام الفضاء للأغراض السلمية فقط، الا إنها بررت تطويرها لمنظومة الفضاء الخارجي واستخدامها للأقمار الصناعية هو من أجل المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكذلك الدفاع عن الأمن القومي الياباني، وفق ما جاء بقانون الفضاء الاساسي لعام

٢٠٠٨[٥١]، إذ سمح هذا القانون لوزارة الدفاع لامتلاك الاقمار الصناعية الخاصة بمجالات الدفاع وليس الهجوم، وتمتلك اليابان رابع أكبر عدد من الاقمار الصناعية في المدار اعتباراً من عام ٢٠١٩، كما إنها تعد من بين أكبر خمس دول عالمياً لديها اقماراً صناعية خاصة بتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، وبذلك ومن أجل تركيز اليابان على النشاط الفضائي في حماية الامن القومي، فقد حددت المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني لعام ٢٠١٨، بأنه يتضمن "اكتساب القدرات وتعزيزها في المجالات الفضائية والسيبرانية والكهرومغناطيسية"[٥٢]، ناهيك عن إن اليابان تمتلك طاقة نووية كبيرة للأغراض السلمية (عن طريق تطوير المفاعلات ذات الانشطار السريع، وإعادة معالجة الوقود المستهل والتخلص من النفايات ذات الاشعاع العالي)، وتستطيع في أي وقت التحول إلى قوة نووية إذا ما قررت ذلك، إذ تمتلك ما يُقارب (٥٠) مفاعلاً نووياً، وهي ثالث أكبر دولة منتجة للطاقة النووية في العالم، ولديها القدرة على معالجة الوقود النووي والذي يصل إلى ما يزيد عن (٨٠٠) طن[٥٣].

وبذلك فأنه وعلى الرغم من المحددات الدستورية بأن لا تصبح اليابان قوة عسكرية ولأسباب تاريخية جعلت من الأخرين تخشى تفوقها العسكري، فضلاً عن تحديد الانفاق العسكري بأقل من (١%)، الارادة السياسية اليابانية تسعى (لا سيَّما في ظل التهديدات الإقليمية والدولية)، إلى تطوير قدراتها العسكرية وفي جميع المجالات، مدعومة بذلك بتأييد أمريكي لهذا الامر، فبعد إن عملت الاخيرة على تحطيم قوتها هي من تسعى اليوم إلى أن تكون اليابان قوة عسكرية ولكن تحت سيطرتها من أجل حماية مصالحها في المنطقة.

ثانياً: فاعلية الأدوات العسكرية – الأمنية اليابانية اتجاه الصين:

تُمثل الصين بالنسبة للاستراتيجية الامنية اليابانية أحد أبرز مكامن الخطر بالنسبة لليابان، نظراً لما تمتلكه الصين من قدرات عسكرية كبيرة تخشاها اليابان، لا سيَّما في ظل الاختلاف بين البلدين حول موضوعة سيادة كل منهما على الجزر، والوجود العسكري البحري في المضائق الاستراتيجية القريبة من اليابان والتي تكون عرضة لعرقلة حركة الملاحة البحرية في حال نشوب الأزمات، فضلاً عن ذلك فإن التحالف الأمني الأمريكي – الياباني، يجعل من الصين تنتهج سلوكاً عسكرياً بالضد من القواعد الأمريكية المتواجدة في اليابان، والتي من شأنها أن تُهدد العمق الياباني.

وفي إطار هذه الحقيقة عملت اليابان وبمباركة أمريكية باتخاذ العديد من الاجراءات الدفاعية من أجل احتواء التهديد الصيني عسكرياً، إذ أقدمت على توسيع منطقتها العسكرية لتصل إلى نحو (٢٠٠٠) ميل بحري، أي ما يُعادل (٣٧٠٤) كيلو متر، وكذلك تطوير قدراتها الدفاعية، لتعزيز تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة من أجل صد أي هجوم محتمل من قبل الصين، لذلك كان تصريح زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني (ايشيرو اوزاوا) بأن بلاده "مستعدة للدفاع عن نفسها في مواجهة أي تهديد عسكري صيني باستخدام ما لديها من تكنولوجيا ومعرفة، بل ويمكنها اللجوء للخيار النووي إذا لزم الأمر"[٥٤].

وعندما أقدمت الصين في عام ٢٠٠٥، على إصدار قانون مناهضة الانفصال الذي يسمح للصين لأول مرة بـ"استخدام الوسائل غير السلمية"، ضد تايوان في حال اختارت سلطات الجزيرة الاستقلال بأي طريقة كانت، وقد تزامن هذا الأمر مع قيام الولايات المتحدة في نفس العام عن رفع الحظر الجزئي المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الأمريكي إلى اليابان، كما اعتمدت في ميزانيتها مبالغ لشراء طائرات جديدة للتزويد بالوقود في

الجو، لتكون قواتها على الاستعداد للقيام بالمهام غير التقليدية مثل مواجهة سفن التجسس، وأقدمت اليابان الاعلان على تحويل مطارات وموانئ يابانية مدنية إلى مواقع عسكرية [٥٥]، وورد في الكتاب الأبيض للدفاع في العام نفسه، إقرار مجلس الوزراء الياباني على "أنه يجب على اليابان توخي الحذر الأكثر في ضوء التحديث العسكري الصيني، ومتابعة تحركات بواخر السلاح البحري الصيني أولاً بأول"، والذي احتجت عليها الصين آنذاك على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية (كونغ تشيوان) بقوله "إن قيام الجانب الياباني بابتداع ما يسمى بنظرية التهديد الصيني، بشكل سافر في وثائقه الرسمية يعتبر أمراً خالياً من أي أساس من الحقيقة وعملا غير مسؤول للغاية"[٥٦].

ومع استمرار الصين بتطوير قدراتها العسكرية، وزيادة نفقاتها العسكرية والتي وصلت نحو (٤٥) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، وبزيادة قدرها (١٧,٨%) عن العام ٢٠٠٦، واستمرار التخوف الياباني من قدرات الصين العسكرية، أقدمت الاولى على توقيع اتفاقية تعاون أمني وعسكري مشترك مع استراليا في آذار ٢٠٠٧، تتولى بمقتضاها القوات اليابانية تدريب نظيرتها الاسترالية على عمليات الإغاثة وحفظ السلام فضلاً عن التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات[٥٧].

من ذلك يُدرك القادة اليابانيون بأن النزعة الأحادية الاقليمية للصين، إلى جانب تحديثاتها العسكرية الكبيرة، تضع اليابان على خط المواجهة بأي حالات طارئة تتعلق بتايوان، وتفرض تهديدات على خطوط الاتصال البحرية اليابانية في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن السيطرة بشكل مباشر على المناطق البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، وكان الاشتباك الذي حصل عام ٢٠١٠، بين السفن الدورية اليابانية وسفينة الصيد الصينية في بحر الصين الشرقي السالفة الذكر، دليلاً على عدم الاستقرار في سياسة البلدين تجاه بعضهما للآخر، لذلك بعد مجيء (آبي) إلى السلطة عام ٢٠١٢، أقترح مفهوماً أمنياً جديداً وهو (الماس الأمني الديمقراطي الآسيوي)، الذي يضم اليابان واستراليا والهند وولاية هاواي الأمريكية كنقطة رابعة للماس، بهدف حماية " المشاعات البحرية" من المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ ومواجهة طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي، ويبدو إن هذه الاستراتيجية جاءت بناءً على استقراء الصعود الصيني على المستويين الاقتصادي والعسكري، وما ارتبط بذلك في الاوساط السياسية اليابانية من شيوع نظرية "التهديد الصيني"[٥٨].

وفي السياق ذاته عندما أعلنت اليابان شراء ثلاث جزر في (سينكاكو) في عام ٢٠١٢، قامت الصين بإقامة منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي، ونشرها لطائرات بدون طيار في المجال الجوي لجزر (سينكاكو) وما حولها في عام ٢٠١٣، وفي ظل استمرار المخاطر وبما فيها الصينية، عمدت اليابان إلى الإعلان عن إنشاء أول استراتيجية للأمن القومي (أشارت إلى الصعود الصيني بأنها قضية تهم المجتمع الدولي) والتي عبرت عن الوضع الأمني في اليابان، واكدت بأن على اليابان في ظل استمرار التهديدات، وتغير موازين القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٥٩]، الذهاب باتجاه "الدفاع الجماعي عن النفس" كونها لا تستطيع تأمين سلامها وأمنها بمفردها، والتعاون مع الحلفاء كالولايات المتحدة والشركاء الآخرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل إبعاد المخاطر عنها[٦٠].

استمرت اليابان في تحديث منظومتها الدفاعية وزيادة القدرات العسكرية، لا سيَّما في مجالات المراقبة والدفاع الجوي والأمن البحري، من أجل مواجهة التهديدات الصينية، فعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة الدفاع اليابانية في ٣١/ كانون الثاني ٢٠١٦، أن مقاتلاتها التابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية (JASDF) قد اعترضت طائرات الاستطلاع الصينية (Y-9) وطائرات الإنذار المبكر (Y-8) فوق بحر اليابان، على الرغم من أن الطائرة الصينية على ما يبدو لم تدخل المجال الجوي الياباني، وفي الوقت نفسه، نشرت (JASDF) أيضا (١٠) مقاتلات إضافية من طراز (F-15) في أوكيناوا في عملية إنشاء الجناح الجوي التاسع الجديد، وتركز الطائرات المقاتلة البالغ عددها (٤٠) طائرة في (ناها) على الدفاع عن الجزر الجنوبية الغربية لليابان، وفي ٢٨ آذار، أنشأت الوزارة وحدة مراقبة تابعة لقوات الدفاع الذاتي البرية قوامها (١٦٠) رجلاً في جزيرة (يوناغوني)، الواقعة في أقصى جنوب غرب اليابان، بهدف زيادة جمع المعلومات الاستخباراتية عن السفن الصينية العاملة في المنطقة الواقعة بين (يوناغوني وسينكاكو)[٦١].

فضلاً عن ذلك فإن استمرار الصين في زيادة انفاقها العسكري يشكل قلق لليابان فعلى سبيل المثال، في شهر آذار ٢٠١٦، أصدرت الحكومة الميزانية العسكرية لعام ٢٠١٦، متوقعة زيادة بنسبة (٧ إلى ٨%)، ورداً على ذلك، دعا وزير الدفاع الياباني (ناكاتاني جين) الصين إلى زيادة الشفافية لتبديد المخاوف الدولية، في حين أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية حينها إلى ثلاث نقاط تتعلق بميزانية الدفاع: أن سياسة الدفاع الصينية "دفاعية بطبيعتها"، وأن الإنفاق الدفاعي "ظل دائما عند مستوى معقول"، وأن "الصين تعمل على زيادة شفافية جيشها"[٦٢].

لقد مثلت استراتيجية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" التي أطلقتها اليابان في عام ٢٠١٦، المتضمنة؛ نشر وارساء سيادة القانون وحرية الملاحة والتجارة الحرة؛ السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي؛ وضمان السلام والاستقرار ؛ الركيزة الأساسية التي تستند عليها المنظومة الأمنية اليابانية في تعاملها مع التهديدات، وبما فيها الصينية، لذلك كانت جهود وزارة الدفاع في تحقيق المبادئ الاساسية لهذه الاستراتيجية عن طريق تأمين الاستخدام المستقر للممرات البحرية الرئيسة عبر الاستفادة من التعاون والتبادل الدفاعي؛ تعزيز بناء الثقة والتفاهم المتبادل لتجنب الظروف غير المتوقعة؛ المساهمة في السلام والتعاون والاستقرار الاقليمي بالتعاون مع الدول الشريكة؛ بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ودول جزر المحيط الهادئ التي توجد فيها ممرات بحرية مهمة، ومنطقة الشرق الاوسط التي تتمتع بالأهمية بالنسبة لمصادر الطاقة؛ وافريقيا وامريكا الجنوبية والوسطى[٦٣]، كما ثبتت اليابان في مبادئها التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨، وضمن استراتيجية (FOIP)، العمل على تعزيز نظامها الدفاعي الخاص بها، استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة، والتعاون الأمني مع الدول الصديقة لها، ويبدو إن هذه الجهود هي لمجابهة التهديدات الخارجية من بينها القدرة العسكرية الصينية وتوجهاتها في السيطرة على المناطق والممرات البحرية المهمة بالنسبة لليابان[٦٤].

كما كان لمصادقة الحكومة اليابانية في نهاية عام ٢٠٢٢، على الوثائق الدفاعية الثلاثة وهي؛ استراتيجية الأمن القومي؛ استراتيجية الدفاع الوطني؛ وبرنامج البناء الدفاعي، والتي انصب التركيز الأكبر فيها على كيفية التعامل مع الصين كقوة صاعدة، ودفاع اليابان عن نفسها في مواجهة الصعود العسكري الصيني، فضلاً عن

تحديد مقدار القدرة الدفاعية وميزانية الدفاع التي ستحتاجها اليابان لمواجهة الصين التي وصفتها أكبر "تحدٍ استراتيجي" لها في المنطقة، مقارنةً بما وصفتها الاستراتيجية القديمة عام ٢٠١٣، بأنها "قضية تهم المجتمع الدولي"، وهو ما يتطلب وفقاً للوثائق اليابانية مراجعة استراتيجيتها الدفاعية لا سيَّما في ظل التنامي المستمر في القوة العسكرية الصينية، فضلاً عن عدم استبعاد لجوء بكين للقوة العسكرية من أجل السيطرة على تايوان، إذ اعتمدت الاستراتيجية الجديدة لليابان على توجيه ضربات مضادة ضد دول تصفها معادية، وتهدد أمن اليابان أو الدول الصديقة لها، والاخيرة هنا نقطة الاشكالية، أي إذا كان المقصود بالدولة الصديقة تايوان، فإن ذلك يعني تهديد لوحدة الاراضي الصينية، والذي ستنظر الصين إليه بأنه أمر دفاعي بحت، لذلك عندما زارت رئيسة مجلي النواب الأمريكي (نانسي بيلوسي) تايوان في آب/٢٠٢٢، أطلقت الصين صواريخ باليستية سقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، الأمر الذي أدى إلى مخاوف الاخيرة من أن تقدم الصين على ضم تايوان عسكرياً[٦٥].

الخاتمة والاستنتاجات:

استخدمت اليابان اتجاه الصين آليات عديدة، منها سياسي– دبلوماسي عبر دبلوماسية القمم والحوارات واللقاءات الثنائية وكذلك المتعددة (المنتديات والاجتماعات الاقليمية والدولية) التي تُجرى بين الطرفين؛ وتعاون اقتصادي بين الجانبين عن طريق التجارة والاستثمار، فضلاً عن استخدامها لسياسة المساعدات الانمائية الرسمية؛ كما استخدمت اليابان نطاق التحالفات سواءً أكانت اقتصادية أم عسكرية– أمنية، وفتحت قنوات للتواصل مع الصين عبر عدد من الحوارات والمؤسسات الإقليمية، وسعت لمنع الهيمنة الصينية، عن طريق التحالف مع قوى لا تقع في شرق آسيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والهند وأستراليا ونيوزيلندا، وهي دول تعدها اليابان بمثابة دول "القوس"، وأنشأت معها ما يُعرف بالشراكة عبر المحيط الهادي، التي تمثل اتفاقية تجارة حرة كبرى إقليمية تتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية، وإعادة صياغة قواعد التجارة الدولية، وعملت على مجابهة الصين، لا سيَّما في ظل قانون الصين الخاص بالبحر الإقليمي، والممارسات العسكرية الصينية مثل التجارب النووية والتدريبات العسكرية في مضيق تايوان، وتوغل غواصاتها في المياه الإقليمية اليابانية، وتقوية وتحديث قوتها العسكرية، إذ اتجهت اليابان لزيادة وتحديث قدراتها العسكرية ونظامها الدفاع الصاروخي، مع استمرار تعاونها الامني والدفاعي مع الولايات المتحدة والدول الصديقة لها، والذي ترى فيه وسيلة لحماية أمنها القومي من التهديدات المحتملة بما فيها الصينية، من ذلك نستنتج الآتي:

١. تمثل الصين المنافس الأكبر لليابان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
٢. تدرك اليابان أهمية الصين بالنسبة للاقتصاد الياباني على الرغم من خلافاتها السياسية.
٣. تعمل اليابان وعبر أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية من باحتواء الصين قدر الامكان وعدم الدخول في مواجهة مباشرة من شأنها أن تقطع العلاقات بين البلدين.
٤. ما تزال قضايا التاريخ والوجود الامريكي والخلافات حول ممارسات الصين الاستفزازية في بحر اليابان وبحري الصين الشرقي والجنوبي تمثل أبرز المؤثرات في سياسة البلدين اتجاه بعضهما للآخر.

٥. يبدو إن استمرار التهديد الصيني الاقتصادي والعسكرية لمكانة اليابان الاقليمية والدولية جعل من اليابان تذهب باتجاه تعريف الصين التحد الاستراتيجي في استراتيجية أمنها القومي لعام ٢٠٢٢، والتي تتطلب توفير قوة عسكرية وتحالفات أمنية مع الدول الحليفة لليابان لصد أي هجوم صيني ضد مصالحها.

الهوامش

(١) البنك الدولي، إجمالي عدد السكان – اليابان لعام ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/١٠/١٥، على الرابط الإلكتروني: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=JP

(٢) إيمان عبدالعال عبدالغني، السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (١٩٩٠-٢٠٠٨)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة-مصر، ٢٠١٥.، ص٢٠٨.

(٣) None, Diplomatic Bluebook: diplomacy and global affairs in 2004, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2005, p18.

(٤) سوزي رشاد، القوة اليابانية الناعمة .. أدوات تعزيز المكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٦)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٩، ص٤٩.

(٥) Asger Rojle Christensen, Cool Japan: Soft Power, Global Asia, vol.(6), No.(1), The East Asia Foundation, Korea, 2011, p78.

(٦) Yasushi Watanabe and David L. McConnell, Soft power superpowers : cultural and national assets of Japan and the United States, M.E. Sharpe, Inc., United States of America, 2008, P112-113.

(٧) علي غسان سامي مجيد، توظيف المتغيرات الاقليمية في السياسة الخارجية اليابانية تجاه التوازنات الاقليمية والدولية بعد عام ٢٠١٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص٢١٧.

(٨) Tsunekwa Jun, Toward a Stable Relationship between Japan and China: From a Bilateral to a Multilateral Approach, in book: China's Shift: global strategy of the rising power, Edited by: Masafumi Iida, The National Institute for Defense Studies, Japan, 2009, P104-105.

(٩) Ibid, P105-108.

(١٠) James J. Przystup, Japan-China Relations 2005–2010: Managing Between a Rock and a Hard Place An Interpretative Essay, Institute National Strategic Studies, National Defense University press, Washington-D.C, USA, 2012, p13.

(١١) وزارة الخارجية اليابانية، موقف اليابان: العلاقات اليابانية – الصينية حول جزر سينكاكو، الموقع الرسمي لسفارة اليابان في مصر، ٧/شباط ٢٠١٣، ص١.Pdf . زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١١، على الرابط: https://www.eg.emb-japan.go.jp/a/territory/senkaku/pdfs/position_paper3_ar.pdf

(١٢) فاطمة حسين فاضل المفرجي، العلاقات اليابانية – الصينية: مدة شينزو آبي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤٨)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٣، ص٣٣٢.

(١٣) فاطمة حسين فاضل المفرجي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣-٣٣٤.

(١٤) Ming Wan, Japan-China Relations: Politics of Great Powers and Great Power Politics, In book: the Oxford Handbook of Japanese Politics, edited by: Robert J. Pekkanen and Saadia M. Pekkanen, Oxford University Press, UK, 2022, p842.

(١٥) None, Diplomatic Bluebook: Japanese diplomacy and International Situation in 2020, Ministry Of foreign affairs, Japan, Tokyo, 2021, p58-60

(١٦) None, Diplomatic Bluebook: Japan Diplomacy and International Situation in 2022, Ministry of foreign affairs, Japan, Tokyo, 2023, p47.

(١٧) None, Diplomatic bluebook: Japanese diplomacy and International Situation in 2021, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2022, p42.

(١٨) None, Japanese – China Summit Meeting, Ministry of foreign affairs of Japan, 16/ November 2023, visit dated: 11/5/2024, web site: https://www.mofa.go.jp/a_o/c_m1/cn/page1e_000814.html

(١٩) None, Diplomatic Bluebook …2023, Op.Cit, p49.

(٢٠) The World Bank, GDP (Current US$)-Japan, 2022, visit date: 20/11/2023, Website: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2022&locations=JP&start=1960&view=chart

(٢١) إياد مالك عبد المجيد، إدارة الصراع بين القوى الإقليمية في آسيا بعد عام ٢٠١١: الصين والهند وروسيا واليابان (نموذجاً)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة – مصر، ٢٠٢٣، ص١٨٥.

(٢٢) M. Mossadeq Bahri, International Aid for Development? An Overview Japanese ODA to Indonesia, Makara human behavior studies in Asia, Vol.(8), No.(1), Indonesia, 2004, p41.; None, Diplomatic Bluebook: Japanese diplomacy and International Situation in 2015, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2016, p221.; None, Cabinet decision on the Development Cooperation Charter, Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, 2 November 2015, p2-6.

(٢٣) The Organization for Economic Co-operation and Development, ODA Levels in 2022 – Preliminary data Detailed Summary note, OECD Development Co-operation Directorate, Paris, 12 April 2023, p2.

(٢٤) World Trade Organization Secretariat, Trade Policy Review of Japan (Report),)WT/TPR/S/438(Trade Policy Review Body in World Trade Organization, Restricted , 4 Jan 2023, p8-9.

(٢٥) None, Diplomatic Bluebook: the International Community and Japanese Diplomacy in 2000, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2001, p72-73.

(٢٦) Shujiro Urata, Japan's Trade Policy with Asia, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Vol.(10), (No)1, March 2014, p1.

(٢٧) Ibid, p2.

(٢٨) Satoru Miyamoto, Economic Sanctions by Japan against North Korea: Consideration of the legislation process for FEFTCL(February 2004) and LSMCIPESS (June 2004), International Journal of Korean Unification Studies, Vol.(15), No. (2), Korea Institute for National Unification Seoul, 2006, p 46.

(٢٩) تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشمالية بعد عام ٢٠٠١، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (٣٨)، جامعة بابل، ٢٠١٨، ص٢٧٣.

(٣٠) للمزيد حول تلك القرارات يُنظر: مجلس الامن، القرار (١٢٦٧) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٤٠٥١)، الامم المتحدة، ١٥/ تشرين الاول ١٩٩٩.؛ مجلس الامن، القرار (١٩٨٩) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٦٥٥٧)، الامم المتحدة، ١٧/ حزيران ٢٠١١.؛ مجلس الامن، القرار (٢٢٥٣) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٧٥٨٧)، الامم المتحدة، ١٧/ كانون الاول ٢٠١٥.؛ إذ بموجب هذا القانون أصبح من الممكن للحكومة تنظيم عمليات النقل المحلية التي تشمل إرهابيين دوليين، على الأقل في سياق تنفيذ نظامي العقوبات (١٢٦٧ و ١٩٨٩)، عبر إخطار الأشخاص الذين تحددهم الأمم المتحدة علناً وسيطلب منهم الحصول على إذن من لجان السلامة العامة في المحافظات – التي هي جزء من منظمة الشرطة – إذا كان هؤلاء الأشخاص يعتزمون تلقي، على سبيل المثال، تبرعاً بالأصول الخاضعة للتنظيم (تأجير الأصول أو دفع مقابل بيع الأصول أو إقراضها أو التصرف فيها بأي شكل آخر)، في المقابل لا يمكن لأحد التبرع أو بيع هذه الأصول لأولئك الذين تحددهم أنظمة العقوبات، ويمكن فرض هذه القيود حتى على المعاملات المحلية التي تتم فقط بين المقيمين في اليابان، وتعمل وزارة الخارجية اليابانية بالتعاون مع الوزارات الاخرى كالعدل والمالية ووزارة النقل والسياحة ووزارة التجارة والصناعة واللجنة الوطنية للسلامة العالمة التابعة لجهاز الشرطة الوطنية اليابانية في تنفيذ العقوبات، على سبيل المثال الحظر على الافراد، منع دخول السفن، حظر الاسلحة، إجراءات تجميد الاصول، القيود المفروضة على السلع والخدمات وقيود الاستيراد والتصدير. يُنظر: Machiko Kanetake, Implementation of Sanctions: Japan, In book: Economic Sanctions in International Law and practice, Edited by (Masahiko Asada), Routledge Taylor and Frances group, Landon and New york, 2019, p143-144.

(٣١) Maaike Okano-Heijmans. Japan's Economic Diplomacy toward China: the Lure of Business and the burden of history, Netherlands Institute of International relation Clingedael, Netherlands, 2007, p30-31.

(٣٢) إيمان عبد الغني عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

(٣٣) None, Diplomatic Bluebook: Japanese diplomacy and International Situation in 2008, Ministry Of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2009, p16.

(٣٤) الحواس كعبوش، سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الاقليمية إلى "السلام الاستباقي"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١)، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٣٤٣.

(٣٥) فاطمة حسين فاضل المفرجي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢.

(٣٦) براكريتي غوبتا، الهند تواجه "حزام الصين" بممر أفرو .. آسيوي مدعوم يابانياً، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٠١٧/٧/٢٨، زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٢٤/٥/١٤، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/985101

(٣٧) محمد مهدي عبد النبي، عودة الساموراي .. تعرف على استراتيجية اليابان الاقتصادية لمواجهة الصين، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٣، على موقع الجزيرة، زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤، على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/2019/2/13

(٣٨) صحيفة الشرق الأوسط، وفود الاعمال اليابانية تعود إلى الصين بعد (٥) سنوات من الانقطاع سعياً إلى تعزيز التعاون بعد توتر العلاقات، لندن، ٢٠٢٤/١/٢٥، زيارة الموقع بتاريخ:٢٠٢٤/٥/١٤، على الرابط الآتي: https://aawsat.com

(٣٩) None, Japan-China Economic Overview, Ministry of foreign affairs of Japan, January 2024, p2. visit dated: 12/5/2024, web site: https://www.mofa.go.jp/files/100540401.pdf

(٤٠) Hiromitsu MUTA, Kiyoko IKEGAMI and Others, Country Assistance Evaluation of China, Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, 2008, P4-5.

(٤١) Takashi Inoguchi, A call for a new Japanese foreign policy: the dilemmas of a stakeholder state, International affairs, Vol.(90), No.(4), The Royal Institute of International Affairs, London, July 2014, P953-954.

(٤٢) None, Japan's International Cooperation; White Paper on Development Cooperation, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2018, p77-78.

(٤٣) None, Japan's International Cooperation: White Paper on Development Cooperation, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2022, p96.

(٤٤) Ministry of foreign affairs of Japan, Japan's International Cooperation: White Paper on Development Cooperation, Ministry of foreign affairs of Japan, Tokyo, 2017, p102.

(٤٥) للوقوف على ملامح القوة العسكرية اليابانية وانتصاراتها قبل الحرب العالمية الثانية ينظر: فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي، مطابع غباشي، طنطا–مصر، ١٩٨٩، ص٩١–٩٣ و ص١٣١–١٤٠.

(٤٦) يُنظر الى ديباجة الدستور الياباني لعام (١٩٤٦) باللغة العربية، معهد كاتو الليبرالي الامريكي، واشنطن، ٢٧/حزيران/٢٠٢٢، ص٦.

(٤٧) Canon pence, Reform in the rising Sun: Koizumi's Bid to Revise Japan's Pacifist Constitution, North Carolina Journal of International Law, Vol. (32), No. (2), UNC School of Law, USA, 2006, p363.

(٤٨) Christopher W. Hughes and Ellis S. Krass, US-Japan Alliance Futures: Koizumi's Legacy, Abe's Security Policies, US challenges, University of Warwick institution repository, UK, 2007, p3-4.

(٤٩) Defense of Japan 2023 (Annual White paper), Ministry of defense of Japan, Tokyo, 2023, p11.

(٥٠) إياد مالك عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.؛ Defense programs and budget of Japan, "first year" budget for fundamental reinforcement of defense capabilities: overview of FY 2023 budget, Ministry of Defense, 23 December 2022, p9.

(٥١) see: Basic Space Law (Law No.43 of 2008), Japan, 21 May 2008, p1.

(٥٢) Robert S. Wilson, Japan's Gradual shift Toward Space Security, Aerospace Center for space policy and Strategy, USA, 2020, p1-3.

(٥٣) إيمان عبد العال عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

(٥٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٥٦) نقلاً عن: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، السيد كونغ تشيوان المتحدث باسم وزارة الخارجية يجيب على أسئلة الصحفيين حول إقرار مجلس الوزراء الياباني بالكتاب الأبيض للدفاع لعام ٢٠٠٥، ٢/٨/٢٠٠٥، زيارة الموقع بتاريخ ١٠/٥/٢٠٢٤، على الرابط الآتي:
https://www.fmprc.gov.cn/ara/xwfw/fyrth_/200508/t20050802_9599974.html

(٥٧) إيمان عبد الغني عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

(٥٨) عبد القادر دندن وآخرون، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية (دبلوماسية القوى الكبرى، دبلوماسية حسن الجوار-دبلوماسية الطاقة)، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٢٣، ص ٢٠٨.

(٥٩) Christopher W. Hughes, Op.Cit, p14.

(٦٠) سميع صديقي، سياسة الدفاع الجماعي عن النفس في اليابان: طبيعتها وأهدافها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-قطر، ٢٠١٤، ص٢.

(٦١) James J. Przystup, Japan-China relations: staying on a test course, Comparative connections, Vol.(18), No.(1), pacific Forum CSIS, 2016, p108.

(٦٢) James J. Przystup, Op.Cit, p109.

(٦٣) Bureau of Defense Policy, Free and Open Indo-Pacific (FOIP): Vision Japan Ministry of Defense's Aproach, International Policy Division, Indo-Pacific Regional Policy Division, Ministry of Defense, 2020, p 1-3.

(٦٤) Ibid, p5.

(٦٥) شادي عبد الوهاب منصور (محرراً)، تحول تاريخي: سعي استراتيجية الأمن القومي اليابانية لمواجهة تهديدات الصين، (تقديرات المستقبل)، العدد (١٧٢٠)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي – الإمارات، ٢٨/ أيلول/ ٢٠٢٢، ص١-٢ و٣.